جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

الأستاذ : يحياوي حمزة

السنة الأولى ليسانس حقوق

المجموعتين (2 و 4)

محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية

السداسي الثاني (02)

من السنة الجامعية 2021 - 2022

المنهجية (علم المناهج)

يتناول مقياس المنهجية في هذا السداسي ثلاثة (03) محاور هي:

- **المحور الأول: علاقة المنهجية العلمية بتطور الفكر البشري**
- **المحور الثاني: مفهوم المنهجية والمنهج في البحث العلمي.**
- **المحور الثالث: المناهج العلمية.** وتتضمن دراسة ستة (06) مناهج:

المنهج الوصفي **المنهج الاستدلالي**
المنهج التجريبي **المنهج التاريخي**
المنهج المقارن **المنهج الجدلي**

المنهجية أو علم المناهج

يعتبر إدراج مقياس المنهجية في العلوم القانونية وحتى في العلوم الاجتماعية خطوة نحو تكوين التفكير المنظم الذي يمكن استخدامه في شؤون حياتنا اليومية، أو في النشاط الذي نبذله حين نمارس أعمالنا المهنية المعتادة، أو في علاقتنا بالمجتمع؛ فالمنهجية لها ارتباط وثيق بالتفكير المنظم الذي يرتكز على مجموعة من المبادئ تربط الحادث بالسبب، وتقوم على استحالة تأكيد الشيء ونقيضه في آن واحد.

فالمنهجية تعمق العقلية العلمية، وتحفز الفكر الخلاق في ميدان العلوم الاجتماعية من أجل اكتساب القدرة على الاكتشاف، الاستيعاب، التفسير، الفهم، والاستعمال للمعارف القانونية.

المنهجية العلمية لها ارتباط وثيق بالتفكير العلمي، ولقد عرفت البشرية خلال عصور متعاقبة وفترات مترادفة نقلات هائلة في نمط تفكيرها وطرق بنائها المعرفي والعلمي، فانتقلت من التفكير البدائي العقيم إلى التفكير العلمي العقلاني السليم.

المحور الأول: علاقة المنهجية العلمية بتطور الفكر البشري

يقول الفيلسوف رينيه ديكارت : " إن المنهج السليم يزيد تدريجيا مع معرفة المرء، ويرفعها إلى أعلى مستوى يمكن أن تصل إليه من خلال بدائية الذهن البشري وقصر العمر الإنساني."

لقد مر التفكير البشري بمراحل مهمة ليستقر على ما يعرفه اليوم بالتفكير العلمي، فالتفكير البشري في بداياته كان بدائيا، أساسه اعتماد على تفسير الإنسان للأشياء والحوادث وفق حاجاته البسيطة من غذاء ومأوى... وارتباط ذلك بالحصول عليها، فنشاطه وتفكيره مرتبط بطرح السؤال "كيف" ؛ أي كيف يحصل على هذه الأشياء ؟ وكيف يحتمي من المخاطر؟..

لذا فالمظاهر الطبيعية من برق ورعد وأعاصير وبراكين وزلازل كان عاجزا عن فهم أسبابها، يشعر بالخوف منها. ثم انتقل التفكير البشري في تفسير الظواهر الطبيعية وغيرها بطرح سؤال "لماذا" وذلك للبحث عن سبب وجودها وعدمه، فكانت إجاباته وتفسيراته تعتمد على الأساطير والخرافة، فكان تفسير شروق الشمس عند بعض الشعوب بأنها تخرج من كهفها وغروبها بأنها ترجع إليه، وتفسير الكسوف أو الخسوف أو الزلازل أو القحط والجفاف أو الفيضانات عند كثير من الأمم مرتبط بمعتقدات أساسها الخرافة، فينسبون هذه الظواهر إلى رضا الآلهة وغضبها أو صراعها فيما بينها أو صراعها مع قوى الشر، أو رضا وغضب آبائهم وأجدادهم الموتى، وهو ما يستلزم منهم تقديم الطقوس والقرابين لدفع الشرور، ولحماية أنفسهم، أو استجلاب الخيرات؛ وبهذا النوع من التفكير الخرافي البدائي في تفسير هذه الظواهر الطبيعية وصل الحال ببعض الشعوب والأمم إلى حد تقديم القرابين البشرية.

في العصور القديمة ازدهرت الحضارة الإغريقية في اليونان، بعد أن نهل الإغريق من الحضارات التي تقدمتهم في بلاد الرافدين ومصر وبلاد فارس والشام. ويعتبر الإغريق واضعي المنهج العلمي، وهم الذين ميزوا العلم عن مجموعات الخبرات الإنسانية والمعارف، ووضعوا له معيارا يميزه، وهو ما جعل الفنون عندهم تزدهر، فأعطى الإغريق للإنسانية

مُثل الفلسفة والتأمل بفلاسفة مشهورين أمثال "سقراط" و"أفلاطون" و"أرسطو"، وعلماء في فنون مختلفة مثل "فيتاغورث" في الرياضيات، و"أبقراط" في الطب ...الخ

واصل التفكير الإنساني تطوره وارتباطه بالعلم والمنهجية العلمية ببروز الحضارة الإسلامية، التي قدمت نماذج رائعة للإنسانية في مختلف العلوم، فقد اعتمدت التفكير العلمي باعتباره مرجعا لهذه الحضارة بداية بأول آية نزلت من القرآن الكريم " إقرأ باسم ربك الذي خلق." واعتمادها على ترجمة الموروث الهائل الذي تركه العلماء الإغريق، مخالفة بذلك من حكموا باسم الديانة المسيحية في القرون الوسطى والذين اضطهدوا العلماء وكل من خالف معتقدات وتوجهات الكنيسة.

ففي العصور الوسطى اعتبر كل تفكير مخالف للتوجهات الكنسية سفسطة وشعوذة وخرافة، مما جعل أتباعها يحرقون كل الكتب القادمة من الشرق، سواء كانت من الإغريق أو من عند المسلمين، ويحاربون كل فكر تنويري مخالف للكنيسة، لذا أطلق الغربيون على العصور الوسطى لفظ العصور المظلمة نتيجة تقيد حرية الفكر، وتحريم الانفتاح العلمي.

في عصر النهضة والتنوير، وبفضل فلاسفة من أمثال البريطاني "روجر بيكون" (1214- 1292م) ودعوته الصريحة للعلوم التجريبية، والبريطاني "فرانسيس بيكون" (1561- 1626م) ودعوته للأسلوب التجريبي في البحث العلمي، والفرنسي " رينيه ديكارت" (1596- 1650م) ودعوته للعقلانية وجعله العقل ينبوع المعرفة، وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين، وبفضل ما أخذه الغرب من العالم الإسلامي مهّد هؤلاء الفلاسفة طريق النهضة الأوربية؛ وبفضل الفلسفة النظرية نشأ نوع جديد من المعرفة يستخدم أساليب فكرية مختلفة عن الأساليب الكلاسيكية للفلسفة تتميز بطريقة البحث والتجريب، وهكذا استقل العلماء تدريجيا عن الفلاسفة؛ فالفيلسوف لم يعد يأخذ على عاتقه مهمة تحقيق العلم، بل اكتفى بمهمة التنظير تاركا مهمة التجريب للعلماء، واعتماد المنهجية العلمية في دراسة الظواهر وتقديم التفاسير العلمية العقلية المبنية على البرهنة والاستدلال، وهو ما عجّل بظهور علماء كبار أمثال "نيوتن"، و"غاليليو" و"جلبرت"، "وليام هارفي"...الخ. هذا الفكر العلمي العقلاني في "عصر النهضة" كان أهم دعائم قيام الثورة الصناعية، وما شهدته أوربا بعد ذلك من تطور وازدهار ورفاهية في كل مناحي الحياة.

لقد عرف الغرب سلاسل متلاحقة متزاحمة من العلماء والفلاسفة ورجال التربية والمفكرين والمصلحين، عملوا على تطوير الحياة الغربية والفكر، وأصبح الفكر المعاصر يجعل الهيمنة المطلقة للعلم والمنهج العلمي في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي جميع مجالات الحياة ودورها.

إن التفكير العلمي ذو الأسس والقواعد المنهجية، هو الذي ساهم في تطور البشرية بالشكل المبهر الذي نراه في عصرنا الحديث، ومكنها من صناعة واستعمال التقنيات والوسائل المتطورة الحديثة، وقدم تفسيرات عقلانية للظواهر الطبيعية والاجتماعية وعلاقات الأشياء ببعضها، ووسع دائرة الاكتشافات والاختراعات لتصل حدودا لم يتخيل الإنسان أن يصل إليها في يوم ما.

يمثل التفكير العلمي في حياة المجتمعات والعالم المتقدم اتجاها ثابتا يستحيل العدول عنه أو الرجوع فيه... فالتفكير العلمي كان حصيلة عمل شاق قام به العلماء ومازالوا يقومون به، من أجل اكتساب المعرفة والتوصل إلى حقائق الأشياء من بداية وضع أسسه في القرون الوسطى، مرورا بعصر النهضة إلى العصر الحديث.

المحور الثاني: مفهوم المنهجية والمنهج في البحث العلمي

إن ضبط المصطلحات يعتبر أساس العلم والمعرفة، لذا وجب التمييز بين مصطلحين مهمين يستعملان أثناء القيام بالبحوث العلمية لدراسة وتحليل وتفسير الظواهر المختلفة، هذان المصطلحان هما المنهجية Méthodologie والمنهج Méthode .

أولا : تعريف المنهجية والمنهج

للتمييز بين المنهجية والمنهج، يجب معرفة المعاني اللغوية والاصطلاحية لكل مصطلح منهما.

1- التعريف اللغوي :

لفظ المنهجية هي: مصدر مؤنث لنهج ينهج نهجا ومنهاجا.

والمنهجية: لفظ مبتدع أصله النهج أو المنهاج. قال الله تعالى: "ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا." سورة المائدة. ولقد اتفق المفسرون على شرح هذا اللفظ بمعنى الطريق الواضح البيّن الذي يمشي ويسير عليه الناس.

المنهج لغة هو : الطريق الواضح كقول : نهج فلان الطريق، أي سلكه.

وفي اللغة الفرنسية Méthode واللغة الأنجليزية Méthod والإيطالية Méthodo، يقصد به السبيل إلى تحقيق غاية، ويقصد به أيضا النظام والترتيب، ويقصد يه طريقة عمل شيء، وهي مشتقة من اليونانية Méthodos وهي تعني المتابعة، وأصلها Odos أي الطريق.

2- التعريف الاصطلاحي:

اختلف الفقه المنهجي في معاني ودلالات مصطلحي "المنهج" و"المنهجية" اختلافا واضحا، من حيث تحديد مدلول كل مصطلح، الاتجاه الأول يرى أن المنهج فلسفة وفكر والمنهجية تطبيق، والاتجاه الثاني يرى أن المنهجية فلسفة وفكر والمنهج تطبيق. وسنبين ذلك فيما سيأتي:

أ- الاتجاه الأول: المنهج فلسفة وفكر والمنهجية تطبيق

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المنهج يمثل مجموعة ملكات فكرية وعقلية تتحكم في الفكر بما يمثله من قدرات نفسية وسلوكية وذهنية، تتمثل في مختلف العمليات العقلية مثل: الذكاء، النظرة النقدية، الملكة الاستدلالية، النظرة

التحليلية، الملاحظة الواعية، القدرة على المقارنة، التصنيف والاستنتاج، الاستعداد الفطري للعلم والحس المرهف والعقل المتوقد، وهذه العمليات هي قوام الطريقة العلمية.

أما المنهجية وفق هذا الاتجاه فهي جانب تطبيقي في فرع معرفي معين.

فالمناهج حسب أنصار هذا الاتجاه هي أصول الفكر، أما المنهجية فهي كيفية إنزال الفكر على الواقع لمعرفته وتحليله ومقارنته أي القيام بعمليتي التفسير والاكتشاف.

لذا فحسب هذا الاتجاه فالمناهج العامة الفكرية والعقلية والتي يعمل بها الفكر والعقل بصفة عامة، هي مناهج عامة ومشتركة بين جميع العلوم، وهي محصورة في ثلاثة: المنهج الاستنباطي أو الاستدلالي الرياضي، المنهج الاستقرائي أو التجريبي، المنهج الفرضي ويسميه البعض المنهج الجدلي وآخرون يسمونه المنهج التحليلي. أما المنهجية بصفتها التطبيقية فلها مناهجها الخاصة التي تطبق في مجال فكري محدد كالفلسفة، الاقتصاد، القانون ...الخ وهي مناهج إجرائية (موضوعية) وعملية وتتمثل في: المنهج المقارن، المنهج التجريبي، المنهج الجدلي، المنهج التاريخي، المنهج الوصفي. وهذه المناهج بعضها يطبق في فروع من العلوم ولا يطبق في فروع أخرى.

ب- الاتجاه الثاني: المنهجية فلسفة وفكر والمنهج تطبيق

تعتبر أطروحة هذا الاتجاه مناقضة لأطروحة الاتجاه الأول خاصة من الناحية الشكلية، أي استعمال المصطلحات، وإن اتفقا من الناحية الموضوعية، فما يراه الاتجاه الأول منهجا يراه هذا الاتجاه منهجية والعكس صحيح. وهذا الاتجاه يؤيده غالب الأساتذة العرب والجزائريين.

فحسب أنصار هذا الاتجاه فمصطلح "المنهجية" هو مرادف لمصطلح "علم المناهج"، ويعتبر "المنهج" أحد أجزاء وتفرعات وتطبيقات المنهجية.

فعلم المناهج أو المنهجية، علم قائم بذاته مستقل بموضوعاته وقواعده ومفاهيمه ومصطلحاته.

فحسب هذا الاتجاه: فالمنهجية في البحث العلمي يُقصد بها: "الطريقة أو الكيفية العقلانية المتبعة لتقصي الحقائق وإدراك المعارف، فهي إذن الصيغة أو الأسلوب المتبع في ترتيب الأفكار وعقلنة الفرضيات وإخضاعها للامتحان والتحليل بما يضمن التوصل إلى نتائج معرفة جديدة."

أو كما عرفها أفلاطون بأنها : "تعني معاني البحث والنظر والمعرفة."

أو يقصد بها : (علم المعرفة أو فلسفة العلوم، تختص بدراسة المناهج أو الطرق التي يسمح بالوصول إلى معرفة علمية بالأشياء والظواهر، وهي تعني دراسة شتى الطرق التي يعتمدها التفكير ليصل إلى غاية في حقل من حقول المعرفة.)

يكتسي مصطلح المنهجية مضمونا علميا دقيقا مع تطور الفكر العلمي وازدهار أدواته الفنية، وتصبح المنهجية تدل على: "الطريقة العقلانية المنتظمة والمنضبطة لممارسة نشاط معين، وتتميز كأسلوب علمي على باقي الطرق العفوية والعشوائية لاكتساب العلم والمعرفة من عادات وتقاليد وطقوس...الخ."

أو كما يختصر تعريفها الأستاذ "توماس كون" بأنها: "الطريقة العقلانية المنضبطة لتلقي المعارف."

بينما يقصد **بالمنهج** : (مجموعة القواعد والقوانين التي تبين أوجه الخطأ والصواب في خطوات البحث وطرق البحث عن الحقيقة.) فالمنهج مرتبط بالجانب التطبيقي الذي يتبعه الباحثون حسب تخصصاتهم العلمية.

ثانيا: المنهجية والمصطلحات العلمية المشابهة الأخرى

1- المنهجية والعلم :

العلم هو : "المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تقوم بفرض تحديد طبيعة أسس وأصول ما تتم دراسته..."

يهدف العلم إلى البحث عن العلاقات بين الظواهر معتمدا على المعرفة المصنفة للتوصل إلى النتائج المدعومة بالحقائق. فالعلم يقوم على دراسة وتحليل الظواهر. والعلم غايته الوصول إلى نتائج ثابتة وحاسمة يُصيغها في شكل قواعد وقوانين يمكن إثباتها والبرهنة عليها بالتجربة. والمنهجية هي الوسيلة التي يستعملها العلم للوصول إلى هذه القواعد والقوانين، والمنهجية أيضا وسيلة إثبات صدقها أو خطئها.

2- المنهجية والمعرفة :

المعرفة هي: "عملية جدلية معقدة، تحدث بأشكال مختلفة ولها مراحلها، قد تكون المعرفة عامة، فيتحصل عليها الإنسان عن طريق الاحتكاك بالأفراد وبالمشاهد... الخ، وقد تكون المعرفة دقيقة لا تقوم على أساس الحدس والتخمين، إنما على أساس المنهجية في الدراسة الشاملة للموضوع، بحيث تكون النتيجة النهائية قائمة على تحليل دقيق للحقائق، ومستندة على الأدلة والشواهد المتوفرة على محتوى الموضوع.

ويكتسب الإنسان المعرفة عن طريق حواسه وهي تعرف بالمعرفة الحسية، أو عن طريق التفكير والتأمل وتعرف بالمعرفة التأملية، أو عن طريق الملاحظة والتجريب والتحليل وتعرف بالمعرفة العلمية التجريبية.

والمنهجية ترتبط ارتباطا وثيقا بتحصيل المعرفة العلمية المتوافقة مع العلم والعقل دون سواها.

3- المنهجية والبحث العلمي:

البحث العلمي يتمثل في : "العلاقة بين الفكر والعمل والاستنتاج، انطلاقا من عملية التقصي عن ماهية الظواهر الطبيعية والفكرية والاجتماعية ... وغيرها بتطبيق المفاهيم والنظريات العلمية في إطار منهجية متأنية تعتمد على خطوات متسلسلة استنباطية واستقرائية منظمة.

أو هو "التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية محددة في دراسة المواضيع المختلفة."

فغاية البحث العلمي التفسير والاستكشاف والتنبؤ، والمنهجية هي الوسيلة والأداة لهذا الأخير.

ثالثا: موضوع المنهجية وعلم المناهج

يتحدد موضوع المنهجية أو علم المناهج في التنظير والتأصيل العلمي للمنظومة الفكرية العقلية، وترتبط بمصادر المعرفة وطرقها وتطبيقاتها، وعلى ذلك يتحدد موضوع المنهجية بالمحاور التالية:

1- الدراسة النقدية للمناهج التطبيقية، وهي الدراسة التجريدية لمنظومة المنطق العلمي في تطبيق كل منهج علمي.
2- التأكد من صحة النظريات العلمية وطرقها التجريبية العقلية والعملية.
3- دراسة المناهج وطرق وأدوات البحث العلمي، كالتقنيات والوسائل والأدوات المادية والإجراءات المتبعة.
4- معرفة مدى صحة وفعالية المناهج المتبعة وقدرتها وعلاقتها بالنتائج المحققة.

المحور الثالث: المناهج العلمية

المنهج كما سبق هو "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة."

أو هو "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة."

أو هو "فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار أو الإجراءات من أجل الكشف عن الحقيقة التي نجهلها، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها."

والمناهج لم تأخذ معناه الحالي إلا ابتداء من عصر النهضة الأوربية، لكنها في بدايتها كانت تتسم بالغموض، وقد ظهرت أول محاولة متصفة بالوضوح على يد الفيلسوف "راموس" الذي قسم المنطق إلى أربعة أقسام: التصور، الحكم، المنهج، والمنطق. لكنه كان صاحب الفضل في لفت النظر إلى أهمية المنهج في تحصيل المعارف والعلوم، ولقد ازدهر البحث في مجال المناهج في القرن السابع عشر ميلادي بعد بروز العقلية العلمية على يد العديد من الفلاسفة والعلماء المتخصصين من أمثال:

"فرانسيس بيكون" في كتابه "الأورغانون الجديد" سنة1620م، حيث صاغ فيه قواعد المنهج التجريبي بكل وضوح.

الفيلسوف الفرنسي "ريني ديكارت" (1596- 1650م) الذي حاول أن يكتشف المنهج المؤدي إلى حسن السير بالعقل والبحث عن الحقيقة. وتجلى ذلك في كتابه (تأملات فلسفية) سنة 1641م وأعماله في مجال الرياضيات باختراعه نظام الإحداثيات الديكارتية الذي يعتبر نواة الهندسة التحليلية.

الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانت" (1742 – 1804م) مؤسس المثالية الكلاسيكية... والذي حدد الاختلاف بين الأسس الواقعية والأسس المنطقية.

وباقي الفلاسفة كلهم تناول بطريقة أو بأخرى مسألة المناهج وأثرها على العقل في تحصيل المعارف والعلوم وتحليل الظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية .... الخ من أمثال هؤلاء الألماني فريدريش انجلز (1820- 1895م)، الألماني كارل ماركس(1818- 1883م)، الألماني جورج فريدريش هيجل (1770- 1831م) الرائد في استعمال المنهج الجدلي، البريطاني جون ستيوارت ميل (1806- 1873م)، إميل دوركايم (1858- 1917م)

أنواع المناهج العلمية:

ما يجدر ذكره أن مناهج البحث العلمي تختلف باختلاف العلوم، وفكر وعقل الباحث، فعمل الباحث الطبي يختلف عن روح وعقل الباحث الكيميائي أو العالم الطبيعي... ومن ثم لا يوجد منهج واحد عام وشامل يضعه الفلاسفة ليكون دليلا وطريقا لكل العلماء المتخصصين.

إن البحث في الرياضيات من حيث بحثها في الكم المجرد لا يمكن أن يكون بالملاحظة والتجربة، والبحث في المادة لا يمكن أن يكون بالاستدلال النظري وحده، وموضوع علم الأخلاق له من الخصائص ما يتطلب غير طريقة البحث في علم المنطق أو علم النحو، والبحث في موضوعات القانون تختلف عن البحث في علوم الاجتماع والفلسفة، وهكذا تكون المناهج متعددة بحيث يصعب إيجاد تصنيف واحد لها.

والدراسات والبحوث في مجال القانون تستند في مجملها إلى المناهج العلمية الأساسية التالية:

المنهج الاستدلالي– المنهج الوصفي – المنهج التجريبي – المنهج التاريخي– المنهج المقارن – المنهج الجدلي

ذكر هذه المناهج فقط لا يعني عدم وجود مناهج أخرى منها مناهج دراسة حالة، المنهج الإحصائي،... ولكن هذه المناهج تعتمدها العلوم الإنسانية الأخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة، والعلوم الاقتصادية...

أما مايسمى بالمنهج التحليلي أو منهج تحليل المحتوى، فإننا مع طائفة كبيرة من الأساتذة نرى أن التحليل ما هو إلا أداة من الأدوات التي يستعملها الباحث القانوني كالملاحظة، والتجريب وغيرها، وليس منهجا مستقلا بذاته له قواعده وخصائصه التي تميزه عن باقي المناهج، فالتحليل يدخل في جميع المناهج ولا يمكنها الاستغناء عنه، فكل منهج يستعمله كأداة ووسيلة عقلية للتفكيك والتركيب والنقد والتفسير بحسب الحاجة إليه.

وفيما يلي بيان تعريف كل منهج وأسسه خصائصه ومجال تطبيقاته.

أولا : المنهج الاستدلالي

الاستدلال هو طلب الدليل. ويعرف الاستدلال بأنه : "الانتقال من أشياء مسلم بصحتها إلى أشياء ناتجة عنها بالضرورة."

فالاستدلال هو "البرهان الذي يبدأ من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير بواسطة القول أو الحساب." فالرياضي الذي يجري عمليات حسابية دون إجراء تجارب يقوم بعملية الاستدلال. وكالقاضي الذي يستدل اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية.

وما يميز الاستدلال الدقة فلا ندخل في عملية البرهنة إلا المعطيات التي يمكن تقديم البرهان على صحتها. وعلى أساسه يعرف المنهج الاستدلالي.

1- تعريف المنهج الاستدلالي:

يقصد بالمنهج الاستدلالي "المنهج الذي يقارب الحقيقة بالاستدلال بالانتقال من قضية أو عدة قضايا إلى قضية أخرى تُستخلص منها مباشرة دون لجوء إلى التجربة."

أو هو "المنهج الذي يستعمل الاستدلال كتسلسل منطقي في الأفكار، فينطلق من معطيات أولية وبديهيات إلى نتائج يستخلصها عن طريق المصادرة والتركيب والتحليل بدون اللجوء إلى التجربة."

2- مبادئ الاستدلال:

تنقسم مبادئ الاستدلال إلى ثلاث هي : البديهيات، المصادرات، والتعاريف.

أ- **البديهيات:** البديهية قضية بينة بذاتها فلا يمكن البرهنة عليها. وتمتاز بأنها عامة وأولية غير مستخلصة من غيرها، ومسلم بها لدى كافة العقول، وهي صادقة لا تحتاج إلى إثبات. ومن أمثلة ذلك : "الكل أكبر من أي جزء من أجزائه." "من يملك الأكثر يملك الأقل."

ب- **المصادرات أو المسَلّمات:** المصادرة أو المسَلّمة ليست قضية بينة بنفسها، ولا يمكن أن يبرهن على صحتها، وإنما يطالب التسليم بصحتها، وصحتها تستبين من نتائجها. فهي قضية تركيبية يضعها العقل، ويسلم بها دون برهان لحاجته إليها في البرهنة، فهي إنشاء عقلي. ولكل علم مسلماته فهي خاصة وصريحة.

والمصادرات أقل يقينية من البديهيات.

أمثلة من المصادرات: في الاقتصاد (ا إنسان يعمل وفقا لما يرى فيه النفع.) في الأخلاق (كل إنسان يطلب السعادة.) في الرياضيات (المستقيم يمتد إلى ما لانهاية.)

ت- **التعريفات:** هو مجموع الصفات التي يتكون منها مفهوم الشيء مميزا عما عداه. ولصحته يجب أن يتقيد بالشروط التالية:

- أن يعبر عن ماهية الشيء، وجنسه، ونوعه.
- أن يكون جامعا مانعا.
- أن لا يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة.أي تجنب استعمال الألفاظ غير المفهومة والغامضة.
- الاحتراز عن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به. وتجنب ذكر اسم العرف في التعريف.

خلاصة: تتكامل مبادئ الاستدلال في تحقيق العملية الاستدلالية التي تساهم في استخلاص نتائج ونظريات.

3- أدوات المنهج الاستدلال:

يعتمد الاستدلال على القياس، التركيب، والتجريب العقلي لتحقيق العملية الاستدلالية

أ- **القياس:** هو عملية تقييم موازية نقيس فيها الشيء بمثله، وهو أداة للبرهان ولا يضيف إليه جديدا وهو عملية عقلية منطقية. ويقوم القياس على اتحاد في العلة بين الشيء المقيس والشيء المقيس عليه.

ب- **التركيب**: عملية عقلية تبدأ من قضية صحيحة معلومة، تعتمد على استعمال العقل والمنطق بقصد استخراج النتائج ومعرفة مدى صحتها. فالتركيب يتمثل في تفكيك الافتراضات ومحاولة تركيبها عقليا لتبين صحة مدلولها. والتركيب يكون عادة من الخاص إلى العام.

ت- **التجريب العقلي:** هو قيام الباحث في عقله بمناقشة الفرضيات والتحقيقات، ويتصور الطريقة المثلى لتركيبها حتى يتوصل إلى النتائج المرجوة، وهو تجريب سابق على التنفيذ والاختراع. وقد يكون هذا التجريب خياليا كما هو الحال بالنسبة للعباقرة والفنانين والشعراء، وقد يكون علميا يناقش الباحث في عقله الفرضيات ويستخلص النتائج انطلاقا من الفروض الموضوعة في مهمته وهو يختلف عن المنهج التجريبي، لأن التجريب العقلي يلجأ إليه الباحث عندما يعجز عن القيام به حقيقة.

4- أنواع الاستدلال:

الاستدلال إما استنتاج أو استقراء.

أ- **الاستنتاج:** هو لزوم النتيجة عن المقدمات وبشكل وسيلة برهان، وهو إما استنتاج مباشر أو استنتاج غير مباشر.

الاستنتاج المباشر ويعرف بالاستنباط: وهو استنتاج صدق قضية أو كذبها من صدق قضية أخرى أو كذبها وفق قواعد المنطق. وهو يعني أيضا الانتقال من قضية إلى أخرى تلزم عنها مباشرة دون التوسط بقضية أخرى.

الاستنتاج غير المباشر: وينتقل فيه الباحث من العام إلى الخاص، فما ينطبق على العام يشمل الخاص، إذ يقوم بواسطته الباحث بتطبيق القاعدة العامة على الحالة الخاصة.

ب- **الاستقراء:** هو المحاكمة العقلية التي ينطلق بواسطتها الباحث من ملاحظة وقائع محددة وخاصة إلى قانون عام يشمل مجموع الوقائع المشاهدة وغيرها. هو الانتقال من الواقع إلى القانون، أي من الجزئيات إلى كلياتها المعقولة.

وهو "مجموعة الأساليب والطرق العقلية والعلمية التي يستخدمها الباحث في الانتقال من عدد محدد من الحالات الخاصة إلى قانون أو قواعد عامة يمكن التحقق من صدقها بتطبيقها على عدد كبير من الحالات المشابهة."

5- تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية:

بطريقته في البناء المنطقي حيث يبدأ بالقضايا الأولية في شكل مقدمات ليستخرج منها نتائج بالضرورة ودون اللجوء إلى التجربة المخبرية الميدانية، يُعتبر المنهج الاستدلالي من أقدم المناهج التي استخدمت في مراحل متقدمة من تاريخ القانون وذلك لما له من خصوصيات لكونه منهج عقلي،منطقي، جامد، ومطلق في نظرته للأشياء والحقائق والظواهر الاقتصادية والسياسية والقانونية.

ولقد طبق هذا المنهج في العلوم القانونية قديما عندما كانت تدخل في نطاق الدراسات الفلسفية والتأملية كالبحث في أصل وغاية الدولة، والقانون والسلطة، والظاهرة الإجرامية، ونظرية الحق ...الخ.

فالقاضي، مثلا يستعمل المنهج الاستدلالي من أجل الوصول إلى الأحكام المناسبة للدعاوى المعروضة عليه، من خلال الانطلاق من قواعد قانونية مسبقة تعتبر مسلمات ومقدمات أولية ينطلق منها القاضي ليصدر أحكامه.

أما المشرع، فيعتمد المنهج الاستدلالي عند رسم السياسة التشريعية والتي تنطلق من مبادئ إيديولوجية وفلسفية تعكس النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في الدولة، باعتبارها مسلمات ومقدمات، وعلى أساسها يقوم بإصدار التشريعات التي تتماشى مع النظام السائد.

أما الفقيه والباحث، فيعتمدان المنهج الاستدلالي لأنه يلعب دورا أساسيا في البحوث والدراسات القانونية القائمة على التجريد والتحليل من أجل تطوير النظريات القانونية السائدة، وتعديلها لتتوافق مع التغييرات الجارية.

6- تقدير المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية:

- المنهج الاستدلالي لم يعد كافيا لوحده لدراسة الظواهر وتحليل أسبابها والتحكم فيها، خاصة مع بروز ونضج العقلية العلمية الموضوعية.
- المبادئ التي يقوم عليها المنهج الاستدلالي هي البديهيات المسلمات والتعريفات، يصادر على صحتها وغير قابلة للبرهنة، مما يجعل ذلك يتعارض مع مقومات البحث العلمي.
- جمود وثبات المنهج الاستدلالي جعله قاصرا وعاجزا عن مواكبة ومسايرة حركية وتغير وتعقد الظواهر الاجتماعية والظواهر القانونية المرافقة لها.

ثانيا : المنهج الوصفي

الوصف لغة: ذكر عناصر الشيء وخصوصياته، وما يتميز به على غيره.

اصطلاحا: الوصف يقوم على عملية تحليلية خاصة تمكن من حصر الأوصاف والعناصر الموجودة في الظاهرة تمهيدا لتحليلها ومقارنتها وتصنيفها لمعرفة الظاهرة وأسبابها وتفاعلاتها من أجل إصدار حكم حقيقي على طبيعتها بعد جمع كل المعلومات التي تميزها عن غيرها.

والوصف العلمي في الظواهر الاجتماعية الإنسانية يذكر خصائص ما هو كائن ويفسره ويحدد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، وكذلك الممارسات الشائعة والسائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات وطرق في النمو والتطور.

فالوصف علم ما هو كائن وليس ما يجب أن يكون.

1- تعريف المنهج الوصفي:

المنهج الوصفي هو (كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر، كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها،وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر تعليمية أو نفسية أو اجتماعية أخرى ...)

فلا يمكن تفسير ظاهرة دون وصفها ومعرفتها من كافة وجوهها ولا يتسنى ذلك إلا بوصفها وهنا تتجلى أهمية هذا المنهج.

2- أهمية المنهج الوصفي في البحوث العلمية:

من التعريفات السابقة نستخلص أهمية المنهج الوصفي في أنه:

- أنه منهج علمي إجرائي لدراسة ظاهرة ما ومعرفتها فيقوم بوصفها وجمع البيانات عنها.
- أنه منهج وسيط ضروري كبداية لكثير من المناهج العلمية ا أخرى.
- يعتبر الأسلوب الأمثل لجمع البيانات والخصوصيات التي تتشكل منها أية ظاهرة.
- المنهج الوصفي لا يكتفي بالوصف بل يقوم بتحليل وتصنيف المعلومات والبيانات حول الظاهرة محل الدراسة.

3- أسس المنهج الوصفي:

تستند البحوث الوصفية إلى أسس منهجية أهمها: التجريد والتعميم.

أ- التجريد:

وهو عملية عزل وانتقاء مظاهر معينة من كل عياني (ما يعاينه الباحث من الظاهرة محل الدراسة) وذلك كجزء من عملية تقويمية للظاهرة، وتوصيلية إلى الآخرين.

ولا تعارض بين التجريد وبين كون الظواهر الاجتماعية أكثر تعقيدا وكونها متفردة.

كما لا تعارض بين التجريد، وبين اقتراب التجريد من ظاهر الأشياء وليس من باطنها بحيث يُخشى عدم تطابق الظاهر مع الباطن، لأن المظاهر الخارجية - كما في حال السلوك الإنساني الخارجي - ليست معزولة عن المظاهر الباطنية.

ب- التعميم:

التعميم يعني إذا صنفت الوقائع على أساس عمل معين مميز، فهذا يُمكِّن الباحث من استخلاص حكم أو أحكام تصدق على فئة معينة منها. وقد يكون التعميم شاملا فنسبقه بكلمة كل، أو جميع، أو لا واحد. وقد يكون التعميم جزئيا فيُسبق بكلمة بعض.

بالتعميم يصل الباحث بما استقرأه إلى ما لم يستقرئه.

4- أهداف المنهج الوصفي:

لا تخرج أهداف المنهج الوصفي عن النقاط التالية :

- جمع معلومات حقيقة ومفصلة لظاهرة معينة.
- تحديد المشكلات الموجودة، أو توضيح بعض الظواهر.

- تحديد ما يفعله الأفراد في مواجهة مشكلة محددة.
- إيجاد العلاقة بين الظواهر، وحتى إجراء مقارنة بين حال الظاهرة في أوقات مختلفة أو بينها وبين الظواهر الأخرى.

5- خطوات المنهج الوصفي في إعداد البحوث:

تمر البحوث التي تعتمد على المنهج الوصفي بالمراحل والخطوات التالية:

- تعريف وتحديد الظاهرة المراد وصفها ووضع الإشكالية البحثية وفرضياتها.
- جمع البيانات من داخل الظاهرة ومن خارجها والتي تكون ذات تأثير أساسي في تشكيلها.
- تحليل عناصر الظاهرة بطريقة علمية موضوعية، ثم تصنيفها بطريقة تبرز الحقائق وتعزل العناصر غير الفاعلة فيها.
- تأصيل وتقعيد عناصر الظاهرة في شكل تعميمات علمية.
- نقد مراحل وخطوات البحث ومدى فعالية الأدوات المنهجية المستعملة، وتقييم النتائج قبل البناء عليها.
- التجرد من الأحكام المسبقة حول الظاهرة، والالتزام بنتائج تحليل الظاهرة وعناصرها والقوانين التي تتحكم فيها، وفي نتائجها، دون الالتجاء إلى عناصر خارجة عنها للتفسير.

6- تطبيق المنهج الوصفي في العلوم القانونية :

للمنهج الوصفي مجال تطبيق واسع في العلوم القانونية، وخاصة في دراسة الظواهر الاجتماعية اللازمة لتطوير المنظومة القانونية، وفي إجراءا التحقيقات للكشف عن خفايا أسباب النزاعات القانونية، وفي دراسات تطور السمات والنزعات الإجرامية وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفي الدراسات حول المؤسسات العقابية... وغيرها.

7- تقدير المنهج الوصفي :

يعتبر المنهج الوصفي من أقدم المناهج من حيث الوجود والاستعمال، فقد ظهر بظهور التفكير الفلسفي والعلمي وتطور بتطورها، فمجال تطبيقه لا حدود له، فهو منهج وصف الأحداث التاريخية، ووصف العقائد والمبادئ والديانات والحضارات القديمة، وفي الفكر القانوني خاصة عند الفقهاء المسلمين، وفي الفلسفة الإسلامية، وفي الفكر القانوني الحديث يستعمله الخبير، المحامي، القاضي، المشرع، الباحث، والمفكر، ولا احد في غنى عنه لأنه الخطوة الأساسية في أي بحث علمي جاد.

لكن يبقى المنهج الوصفي لا يكفي وحده لإجراء الدراسات والبحوث القانونية كلها لتعدد مجالاتها، وتوسع اختصاصاتها.

ثالثا: المنهج التجريبي

المجرِّب هو من أحكمته الأمور، والتجربة هي معرفة متأتية من معاناة واختبار، وهي تزيد النفس غنى، وتكشف أمامها آفاقا جديدة في فهم الحياة.

الأصل أن التجريب محاولات جادة من اعتماد التعديل والتغير، والنجاح والفشل، فإذا فشل الباحث كان تجريبا، وإذا نجح صار تجربة من خلال معرفة قوانينها والقدرة على إعادتها.

1- تعريف المنهج التجريبي:

المنهج التجريبي "يدرس الظواهر الخارجة عن العقل، فيهتم بوصفها وتحليلها وإخضاعها للتجربة العلمية."

فهو منهج يعتمد على التحكم في الظروف والشروط المحدثة للوقائع، من خلال الملاحظة المنظمة لهذه الظروف، بهدف الكشف عن العلاقة السببية بين المتغيرات المختلفة، بعد أن يقوم الباحث باختبار الفروض.

وتجدر الملاحظة أن فلسفة المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية تهدف إلى التعرف على الظواهر وعللها وتأثيراتها، وتحديد مقاييس لتقنينها والتحكم فيها، وهي تختلف عن فلسفة التجريب في العلوم الطبيعية التي تستهدف الاكتشاف والاختراع الفني والتقني من أجل تسخير إمكانيات الطبيعة.

2- مراحل وخطوات المنهج التجريبي:

يقوم المنهج التجريبي على ثلاث خطوات مهمة: هي مرحلة الملاحظة، مرحلة البحث والدراسة والتحليل، ومرحلة التركيب.

أ- **مرحلة الملاحظة والتعريف (التوصيف):** تبدأ هذه المرحلة بمشاهدة وملاحظة الظواهر والأشياء والوقائع الخارجية ملاحظة علمية، ثم وصفها وتعريفها وتصنيفها دون محاولة التجريب والتفسير لهذه الوقائع أو الظواهر. والملاحظ العلمية هي تلك المشاهد الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والظواهر والوقائع.

ب- **مرحلة البحث والدراسة والتحليل:** يقوم الباحث بمحاولة الكشف وبيان العلاقة الموجودة بين مجموعة الظواهر والأشياء والوقائع المتشابهة، من خلال وضع الفرضيات العلمية والتصورات التي تساعد على استخراج القوانين، ويتم ذلك بعد تجربة القوانين العلمية وتطبيق نظرياته على الوقائع موضوع التجربة.

ت- **مرحلة التركيب أو التحقق والبرهان:** يصل فيها الباحث إلى قاعدة، وذلك بتركيب وتنظيم نتائج التجارب الجزئية واستخراج قوانين نظرية جزئية معينة، بعد التأكد من صحة الافتراضات المقدمة للتجربة، ثم تعميمها لاستخراج قوانين وقواعد عامة، فالتركيب يبدأ من الخاص إلى العام.

3- عناصروأسس المنهج التجريبي:

عناصر المنهج التجريبي ثلاثة تتمثل في: الملاحظة، الفرضية، والتجريب.

أ-**الملاحظة:** يقصد بها الملاحظة العلمية غير العفوية، و ويختص بها الباحث، فهي ملاحظة واعية، تقوم على فحص ظاهرة أو فكرة بكل اهتمام وعناية بدافع حب الاستطلاع والمعرفة. وهي ترتبط بالاهتمام والشك والتساؤل.

وللملاحظة العلمية الدقيقة أدوات ووسائل، تتحدد بنوعية البحث ومجاله وطبيعة الشيء موضوع الدراسة والبحث، وللملاحظة العلمية **شروطها** التي يلتزم بها الباحث، يومكن إيجازها فيما يلي:

- يجب أن تكون مجردة شاملة ودقيقة لكل مكونات وأجزاء الموضع.
- يجب أن تنصب على الظاهرة أو الفكرة موضوع الدراسة بعيدا عن الأحكام والأفكار الذاتية المسبقة.
- يجب أن تكون منظمة ومتدرجة من العام إلى الخاص أو العكس، يحركها الذكاء وتعتمد الوسائل الملائمة.
- يجب أن تكون ممنهجة، مع فحص وتدقيق النتائج المتحصل عليها وتسجيلها بالتسلسل.

ب- **الفرضية:** هي أفكار يقترحها الباحث ليفسر بها الظواهر والوقائع والأفكار محل الدراسة، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالملاحظات التي توصل إليها. فالفرضية العلمية تعني التخمين أو الاستنتاج والتفسير المؤقت وغير النهائي. فالفرضيات نتاج الملاحظة الواعية، وهي عبارة عن حلول وبدائل وضعها الباحث بواسطة تحليله الشخصي للظواهر، وهي مجرد مرشد للباحث في الدراسة والبحث العلمي.

وللفرضية **شروط صحة**، فلكي تكون الفرضية مقبولة من العقل، ومطابقة للواقع، وقابلة للدراسة والتجريب لا بد أن تتصف بالشروط التالية:

- يجب أن تأتي الفرضيات بعد الملاحظة العلمية الواعية، ولذلك فهي نتيجة منطقية للتساؤل المتولد عن الشك المرتبط بالملاحظة العلمية.
- يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتحقيق عن طريق التجريب والاختبار.
- يجب أن تكون الفرضية خالية من التناقض.
- يجب أن تتضمن الفرضيات أسئلة يتم إثباتها أو نكرانها عن طريق التجريب.
- يجب أن تنطلق الفرضيات من العام إلى الخاص أو العكس، استنباطية أو استقرائية، شاملة، متناسقة ومترابطة، غايتها وضع قواعد وقوانين محددة.

ت- **التجريب:** فالباحث في مرحلة التجريب يضع جميع ملاحظاته وفرضياته موضع التحقق والمقارنة في الميزان العقلي المنطقي والواقعي. فمرحلة التجربة هي مرحلة إثبات صحة الفرضيات وسلامة ملاحظاته، عن طريق استبعاد الفرضيات التي يثبت يقينا عدم صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظواهر والوقائع علميا، أما الفرضيات العلمية الصحيحة فتتحول بعد هذه المرحلة إلى قوانين وقواعد عامة.

وللتجريب الجيد **شروط** يجب أن يتقيد بها الباحث وهي كالآتي:

- وضوح ودقة الفرضيات في ذهن الباحث.
- تأمين جميع احتياجات التجربة من أجهزة قياس ووسائل وأدوات.
- التطبيق الدقيق للاختبارات التجريبية للفرضيات.
- متابعة التجربة بالملاحظة الفاحصة الدقيقة والموضوعية والإيجابية.
- تكرار التجربة بما يسمح بتعميم النتائج.

- للباحث إذا تعذر عليه إجراء تجربة مباشرة، أو كان الإجراء مستحيلا أن يلجأ إلى التجربة البديلة، فيعتمد على الإحصائيات والبيانات وتحليلها بدل التجربة ذاتها.

4- تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية:

استعمل المنهج التجريبي في دراسة بعض الظواهر كعلاقة القانون بالحياة الاجتماعية، والتنظيم الإداري والعمل الإداري، وعلاقات العمل، والحماية القانونية للبيئة، وإصلاح السياسات التشريعية والقضائية... لكنه استعمل بكفاءة عالية في القانون الجنائي لدراسة ظواهر اجتماعية مثل الجريمة وفلسفة التجريم وجنوح الأحداث...الخ وفي العلوم الجنائية كالطب الشرعي، والأدلة الجنائية، والوراثة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي...الخ كما استعملت نتائجه العلمية في قضايا الأحوال الشخصية كإثبات ونفي النسب. فالمنهج التجريبي توسعت مجالات استعماله في العلوم القانونية لما يتمتع به من قابلية للتطبيق، والتصاق العلوم القانونية بتطور وحركية المجتمعات، خاصة في المجال الإداري، والعلوم الجنائية، وقضايا البيئة...

رابعا: المنهج التاريخي

إن أهمية دراسة الواقع والأحداث والحقائق التاريخية، لها مزايا جمة لفهم ماضي الأفكار والحقائق والظواهر والأحداث والحركات والمؤسسات والنظم، في محاولة لفهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها على ضوء دراسة تاريخ ماضيها.

الصلة بين التاريخ كعلم،وبين المنهج التاريخي كمنهج من مناهج البحث العلمي صلة وثيقة، فالتاريخ علم يبحث في الإنسان ومجتمعاته، والحوادث البشرية التي مضت وانقضت، فهو بمثابة سيرة عامة للإنسانية في مظاهرها المختلفة.

1- تعريف المنهج التاريخي:

المنهج التاريخي "منهج يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث ويحللها ويفسرها على أسس علمية صارمة، بقصد الوصول إلى تعميمات تساعد على فهم الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل." فهو "منهج يعتمده الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث الماضية، والتدليل عليها بوثائق تاريخية وقانونية في إطار معالجة ظواهر ووقائع معاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل." وهو أيضا "منهج يعتمد طرقا وتقنيات يتبعها الباحث للوصول غلى الحقيقية التاريخية."

ويعرف على أنه "الطريقة العلمية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل."

2- خطوات ومراحل المنهج التاريخي :

يمر البحث الذي يعتمد المنهج التاريخي بالخطوات الأربع التالية: تحديد موضوع البحث، جمع الحقائق أو المادة التاريخية، نقد وتقييم الوثائق التاريخية، تركيب الأحداث وتفسيرها، عرض النتائج.

أ-**اختيار الموضوع:** وذلك من خلال تحديد الإشكالية العلمية التاريخية بتبيان عناصرها بدقة، فهي التي تقوم حولها التساؤلات، للخروج بتعميمات علمية، قصد محاولة معالجة الوقائع والظواهر المعاصرة.

ويضاف إلى الجانب الموضوعي في اختيار الموضوع العناصر التالية: تحديد مكان وقوع الأحداث محل الدراسة وزمانها، تحديد الأشخاص الذين عايشوا هذه الأحداث، وتحديد نوع النشاط الاجتماعي الذي يدور حوله الأشكال.

ب- **جمع المادة التاريخية:** حيث يقوم الباحث بجمع المعلومات والوثائق والدراسات والآثار المتعلقة بالموضوع سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

والوثيقة التاريخية تعرف أنها جميع الآثار التي خلفها السلف خلال فترات زمنية محددة، ولها أهميتها الكبرى في الدراسات القانونية ومن أهم الوثائق التاريخية المستندات الرسمية، التشريعات، المعاهدات، العقود، الأحكام القضائية، التقارير الرسمية المختلفة، التقارير الصحفية، الشهادات الحية لمن عاصر الأحداث التاريخية محل الدراسة والبحث العلمي، الدراسات والبحوث الوصفية التاريخية، البقايا والآثار الأثرية، والأعمال الفنية المختلفة.

ت- **نقد وتقييم الوثائق:** هو قيام الباحث بالتأكد من صدق المصدر وصحة المادة الموجود فيه، وهذا من منطلق الشك المنهجي العلمي الذي يرفض قبول أي وثيقة تاريخية إلا بعد نقد علمي يثبت صحتها. فالشك في مصدر المعلومات هو أحد المسلمات الأساسية في البحث الذي يفرض على الباحث العلمي التأكد من عدم تعرض هذه الوثائق إلى التزوير أو الخطأ.

والنقد نوعان: داخلي ونقد خارجي.

- **النقد الخارجي:** يهدف إلى التعرف على أصل الوثيقة التاريخية،وإثبات صحة نشأتها وسلامتها شكلا. ويتم ذلك بوسائل مختلفة منها: التحليل المادي المخبري، دراسة الخط واللغة المستعملة، فحص الوقائع وارتباطها بأحداث العصر المنسوبة إليه، معرفة مصدر الوثيقة وكيفية وصولها لمن يمتلكها، تفحص الاقتباسات في محتوى الوثيقة...
- **النقد الداخلي:** يهدف الباحث من خلاله إلى تحديد المعنى الحقيقي للنص كما يقصده كاتبه، وعلى الباحث أن يفسر النص وفقا للموضع الذي وجد فيه، وبتجنب إضافة أي شيء إليه.

ث-تركيب الأحداث وتفسيرها وتعليلها:

➢ **<u>تركيب الأحداث :</u>**

يكون تركيب الأحداث بمراعاة العناصر التالية:

- تنظيم وترتيب وتصنيف المعلومات مقتضيات تسلسل الأحداث.
- تنسيق الحوادث بحيث تتكامل، وتشكل كلا منسجما.
- بتكوين صورة دقيقة وواضحة لكل الحقائق المتحصل عليها.
- ملْ الفراغات بين الأحداث

➢ **تفسير الأحداث وتعليلها:**

يكون تفسير الأحداث وشرحها بأحد أشكال التفسير التاريخية وتعليلها، وفق الطرق والنظريات المنهجية العلمية المعتمدة في التعليل والتفسير.

ج- **عرض النتائج:** وهي المرحلة التي تبرز نتائج البحث التاريخي، وتظهر نتائجه العلمية وتقديمها بشكل قواعد عامة أو نظريات قائمة بذاتها تشرح الظواهر التاريخية وتستوعبها، يمكنها أن تساهم في تحليل الظواهر والوقائع المعاصرة والتنبؤ إلى ما تؤول إليه مستقبلا.

3- أهداف المنهج التاريخي:

- المنهج التاريخي منهج عقلي عملي واقعي موضوعه الأحداث التاريخية في زمانها ومكانها وتفاعلاتها داخل المجتمع.
- يهدف المؤرخ والباحث باستعمال المنهج التاريخي إلى الوصول إلى الحقيقة التاريخية.
- يهدف المنهج التاريخي إلى إعادة بناء الحدث التاريخي بكل تفاصيله كما كان عليه في زمانه ومكانه وتفاعلاته.
- يهدف المنهج التاريخي إلى إيجاد حلول للمشاكل المعاصرة، وتقديم تفسيرات لبعض الظواهر الاجتماعية، ويسعى للتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل.

4- أهمية المنهج التاريخي:

- اعتبار التاريخ الميدان الواسع الذي يحتوي على كل مجرَّب، والبحث عن المجرَّب هو بحث عن الحقيقة.
- اتساع مجالات استخدامه في جميع مجالات العلوم الاجتماعية ولا سيما العلوم القانونية والإدارية.
- يسمح المنهج التاريخي بإجراء مقارنات بين المراحل المختلفة من مراحل تطور الظاهرة المدروسة.
- يتيح المنهج التاريخي معرفة تطورات المشكلات وحلولها سابقا، وإيجابيات وسلبيات تلك الحلول.
- يساهم في تخزين المعلومات ووضع قواعد البيانات وتقدم الذاكرة الجماعية.

5- تطبيقات المنهج التاريخي في العلوم القانونية:

يقدم المنهج التاريخي للباحث القانوني عونا كبيرا في مجالات الكشف عن الحقائق التاريخية، والنظم، الأصول، العائلات، المدارس، النظريات، الفلسفات، القواعد، والأفكار القانونية، والإدارية والتنظيمية.

فالمشرع يستند إلى المنهج التاريخي لمعرفة مصادر التشريع التاريخية، فالمشرع الجزائري اعتمد مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي لقانون الأسرة، واعتمد القانون المدني الفرنسي والقانون المدني المصري مرجعا لوضع القانون المدني الجزائري، كما يمكن للمشرع الأخذ بالاجتهادات القضائية السابقة وصياغتها في قواعد قانونية...

أما **القاضي** يطبق المنهج التاريخي بجمع الأدلة وهي المخلفات التي يتركها الجاني في ساحة الجريمة، ثم يقوم بترتيبها وتصنيفها وفحصها ونقدها للوصول إلى حكم نهائي، كذلك يساهم هذا المنهج في معرفة هوية الشخص المتهم وحالته الاجتماعية وسيرته وسلوكه وسوابقه القضائية...

أما **الفقيه** فيساعده المنهج التاريخي في إيجاد النظريات والأفكار المتصلة بالحاضر والتي هي وليدة الماضي، أو استنباط نظريات جديدة بتطبيق المنهج التاريخي على ظواهر ووقائع سابقة، وإسقاطها على الحاضر أو تطبيقها في المستقبل...

خامسا: المنهج المقارن

تستعمل المقارنة كأداة معرفية، وتستعمل أساسا في الدراسات الاجتماعية لأنها تحل محل التجربة.

فيقارن المفكرون بين أنماط الحياة الاجتماعية، إذ أن المقارنة في اختلاف حياة الشعوب وتعدد الثقافات، إنما تؤكد مبدأ التنوع الثقافي الذي هو أساس فكرة التطور؛ فهناك أنماط ثقافية بدائية تقابلها أنماط متقدمة، والدراسة المقارنة هي التي تسمح باستخلاص القوانين التي من شأنها أن تحدد وتيرة التطور ومعدله في المجتمعات.

1- تعريف المنهج المقارن:

يعرف أنه "الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تقسيم الظواهر المتماثلة من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينها، وفق خطوات بحث معينة، من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة والتحليل."

ويعرف عند تطبيقه في العلوم القانونية أنه "المنهج الذي يعالج موضوعا معينا في نظامين قانونيين مختلفين أو أكثر، عن طريق عرض أوجه الشبه والاختلاف والتداخل، للوصول إلى تحديد أفضل القواعد التي تحكم الموضوع."

2- خصائص المنهج المقارن:

يتميز المنهج المقارن عن باقي المناهج العلمية الأخرى بالخصائص التالية:

- أنه منهج يطبق كثيرا في العلوم الاجتماعية، واستعمله المفكر والباحث في كل الحضارات ولا يختص بفكر معين.
- أنه منهج التجربة العقلية غير المباشرة لمعرفة الظواهر العقلية والاجتماعية.
- المنهج المقارن منهج نقدي تحليلي تفسيري وتركيبي.
- المنهج المقارن منهج استكشافي.
- المنهج المقارن منهج وسيطي، يخدم المناهج الأخرى كالاستنباط والاستقراء وغيرها، فالمقارنة وسيلة للحصول على المعلومة والتعرف على الظواهر وقوانينها.

3- شروط تطبيق المنهج المقارن :

لتطبيق المنهج المقارن يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- أن تكون المقارنة أو التجريب عقليا.
- وجود ظاهرتين فيهما من التشابه والاختلاف، وإلا فلا وجه للمقارنة.
- أن تكون الدراسة المقارنة في فضاء اجتماعي أو سياسي أو تاريخي معين.
- أن يعتمد في المقارنة الدقة والموضوعية في الاستنتاج.

4- أشكال وأساليب المنهج المقارن :

يمكن للباحث عند اعتماده المنهج المقارن لدراسة ظاهرة معينة في أنظمة مختلفة أن يعتمد أسلوبين وهما : المنهج المقارن الرأسي أو المنهج المقارن الأفقي.

أ- **المنهج المقارن الرأسي (العمودي):** وذلك بتخطيط البحث إلى فصلين أو مبحثين يخصص الجزء الأول للموضوع وفق النظام القانوني الأول والجزء الثاني للموضوع وفق النظام القانوني الثاني على أن يخصص جزء ثالثا لعرض أوجه التشابه والاختلاف للموضوع في النظامين القانونيين. ويسمى هذا الأسلوب المنهج المقارن المقابل.

ب- **المنهج المقارن الأفقي:** يعني معالجة موضوع البحث في نظامين قانونيين مختلفين بحيث ترد المقارنة في كل فكرة يعرضها الباحث في موضوع بحثه بإبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف. ويسمى هذا الأسلوب المنهج المقارن المقارب.

5- مراحل وخطوات المنهج المقارن:

للمنهج المقارن خطوات أساسية يجب على الباحث أخذها بعين الاعتبار وهي:

- وصف وتحديد موضوع المقارنة، وأوجهها أي الأبعاد المراد التركيز عليها في المقارنة من ناحية الفضاء الزمني، أو المجتمع، أو فئات محددة معنية بالدراسة.
- الرجوع إلى المصادر العلمية وتحليلها ومقارنتها بموضوعية بأدوات علمية كالملاحظة والوصف، والاستقراء...
- اعتماد الموضوعية في تقديم المعلومات ومقارنتها والتعليق عليها، والخروج بخلاصات علمية دقيقة وموضوعية للحكم على الظاهرة في النظامين المختلفين أو أكثر.

6- أهمية المنهج المقارنة :

تتجلى أهمية المنهج المقارن في أنه:

- يسمح بدراسة الظواهر الاجتماعية السائدة في المجتمعات المختلفة والاستفادة منها مباشرة، بدل اللجوء إلى التجريب الذي يكلف الكثير من ناحية الوسائل والوقت دون المقدرة على ضمان النتائج المراد تحقيقها.
- يساعد على معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج الاجتماعية والنظم القانونية، ويسمح بتحديد مستوى التبادل والانتفاع الحضاري بين المجتمعات المختلفة.

- يسمح المنهج المقارن بمعرفة الإيجابيات والسلبيات في الظواهر والنماذج المدروسة، وهو ما يسمح بوضع البرامج العلمية المركزة لسد الثغرات فيها، وإثراء الجوانب الإيجابية منها.

7- تطبيقات المنهج المقارن في العلوم القانونية:

يقدم المنهج المقارن في دراسة الظواهر الاجتماعية والقانونية منها الكثير من الامتيازات للباحثين في مجالها.

فالمشرع يقوم بالمقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة، والتجارب المعتمدة في مجتمعات مختلفة للوصول إلى صياغة القوانين والبرامج التي يمكنها أن تحقق السياسة العامة والأهداف المرجوة بأقل التكاليف، كما يستعمل المنهج المقارن النواب البرلمانيون في مناقشاتهم للمبادرات التشريعية وتقديم التعديلات، سواء على مستوى اللجان الدائمة المتخصصة، أو في الجلسات العامة، فنتائج المنهج المقارن بين مختلف الأنظمة القانونية في أي ظاهرة معينة، تصبح أدلة وحججا قوية في هذه المناقشات.

أما القاضي فالمنهج المقارن يطبق على عدة مستويات في القضاء، فيتوجب على القاضي إجراء المقارنة بين الأدلة، قصد الوصول إلى الفصل بين النزاع المطروح أمامه. كما يعتمد هذا المنهج في الإصلاح القضائي واعتماد الأنظمة القضائية، وتنظيم الهياكل القضائية، وتشريع العقوبات واستبدالها وتكييفها، وكذلك في تنظيم وتسيير المؤسسات العقابية...

أما الفقيه والباحث في العلوم القانونية، فلا غنى لهما عن المنهج المقارن فهو يغني عن اعتماد المناهج الأخرى، ويسهل ويختصر الوصول إلى نظريات وأفكار قانونية جدية وفعالة، من خلال مراقبة الظواهر المختلفة في المجتمعات وتطورها، وكيفية معالجة وتصدي الأنظمة القانونية المختلفة لها، وإجراء المقارنات بينها.

8- تقدير المنهج المقارن:

برغم الفوائد الكبيرة للمنهج المقارن، غير أنه في الحقيقة لا تتولد عليه قواعد قانونية مباشرة، لأنه يقف عند مسألة تحديد أوجه الشبه والاختلاف، دون أن يرمي من وراء ذلك إلى عملية التركيب.

سادسا: المنهج الجدلي

الجدل يعني "شدة الخصومة"، ويسمى باليونانية "الديالكتيك" وهو التعبير الأرسطي للجدل. وعند أفلاطون هو : "فن الحوار الذي يرفع به العقل من المحسوس إلى المعقول."

فالجدل هو "فن البرهنة والنقد ومواجهة الخصم قصد الوصول إلى معرفة صحيحة."

فالمنهج الجدلي على هذا الأساس يستند على الحقيقة القائلة أن كل الأشياء والظواهر والحقائق الطبيعية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية في الكون، إنما هي حالات دائمة من الترابط والتشابك والتداخل، وأن وجودها دائما في تناقض وصراع دافع للحركة والتغيير والتطور من شكل إلى شكل، ومن صورة إلى صورة أخرى جديدة، وأن حالات التناقض والصراع إنما تقوم على قواعد وقوانين علمية محددة.

1- تعريف المنهج الجدلي (الديالكتي):

"هو ذلك المنهج الذي يقتضي التيقن بالدليل من الرأي الأول، ومعرفة الرأي المخالف، للوصول إلى الحقيقة الكاملة عن طريق التركيب."

فالمنهج الجدلي يعتمد الجدل فنّا للحوار، وفنّا لاختيار الأدلة والبراهين.

وينظر في الوقت الحاضر إلى الجدل أو الديالكتيك من ناحيتين، أولهما معنى عام: وهو منهج يتناول القوانين العامة التي تحكم سير الطبيعة، وتطورها في المجتمع وتحولاتها، وثانيهما معنى خاص: وهو المنهج الذي يدرس التناقضات القائمة في ماهية الأشياء.

لقد اقتصر استعمال المنهج الجدلي في عهد الإغريق على الأشياء والظواهر الطبيعية، ولم يظهر المنهج الجدلي كمنهج علمي موضوعي عام، شامل وكامل لمعرفة حقائق الأشياء والظواهر وخاصة الظواهر الاجتماعية، إلا بمجهودات الفقيه الألماني جورج فريدريش هيجل (1770- 1831م)، الذي اكتشف أهم القوانين والقواعد التي يتضمنها المنهج الجدلي، والتي تستخدم بطريقة متداخلة ومترابطة في البحث والمعرفة والتحليل والتفسير.

المنهج الجدلي يبحث عن الأجزاء التي تكوّن الظاهرة، ويدرس مدى تناقضها، ويبحث عن إمكانية حدوث صراع بين هاته الأجزاء من داخل الظاهرة.

2- قوانين وقواعد المنهج الجدلي:

للمنهج الجدلي قوانين تسمى بالقوانين الجدلية الأساسية وتعرف أنها "مجموعة القوانين التي تمارس التأثير في كل جوانب الظاهرة."

وهذه القوانين هي: قانون التحول من الكم إلى الكيف والعكس، قانون وحدة وصراع الأضداد، وقانون نفي النفي.

أ- قانون وحدة الأضداد وصراعها:

أي نظام أو ظاهرة يحتوي على جانبين أو وجهتين يناقض كل منهما الأخر ويضاده دائما، فهذا النظام أو الظاهرة لا يوجد بدون هذين الجانبين المتقابلين،فلا يمكن استبعاد أحدهما والإبقاء على الآخر (الوحدة)، وهذه فهذه الأضداد لها اتجاهات مختلفة في وظائفها، دائمة التناقض والتصارع (الصراع)، وهذا التناقض والصراع يؤدي إلى التطور والتغير. وحدة الأضداد موقوتة،فهي بعد نشأتها بالصراع، توجد لفترة معينة حتى تنضج الشروط الملائمة ثم تنحل.

ب- قانون تحول الكم إلى الكيف:

ويسمى قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية،عندما يصل التناقض والصراع داخل الشيء أو النظام الواحد درجة معينة، يؤدي ذلك إلى التأثير في طبيعة الشيء أو النظام نفسه، حيث تتحول التغيرات الكمية السابقة إلى تغيرات كيفية، ويصل التناقض إلى حد أنه لا يمكن معها للشيء أو النظام أن يستمر بنفس الطبيعة والخصائص.

ت- قانون نفي النفي:

النفي في المنهج الجدلي الديالكتي هو نفي حالة كيفية معينة وتشكيل حالة جديدة،وهو يرتبط بالتطور. فحين يصل التناقض داخل الشيء أو النظام إلى درجة لا يمكن معها استمراره بنفس الطبيعة، ويترتب على ذلك حدوث توافق وتآلف بين العناصر المتضادة المتناقضة، فيؤدي هذا إلى ظهور نظام جديد متطور ومتقدم ينفي النظام المتناقض، ويقوم على أنقاضه في صورة تركيب جديد، ويتخلص من شوائب وعيوب النظام السابق.

هذه القوانين متسلسلة ومرتبطة ببعضها وهي أساس المنهج الجدلي وهي التي تتيح له دراسة الظواهر من داخلها، فتعطيه القوة والجدية في تحليلها تحليلا دقيقا وموضوعيا، وذلك في سياقها الزماني والمكاني والمجتمعي.

الحقيقة أن هذه القوانين تتسم بالصعوبة في فهمها لغير المتخصصين، لذا نجد الكثير من الباحثين يتجنبون اعتماد المنهج الجدلي في بحوثهم.

3- خصائص المنهج الجدلي:

يتميز المنهج الجدلي بعدة خصائص أهمها:

- المنهج الجدلي يقوم على أساس أن كل الظواهر والوقائع في حالة من الترابط والتشابك إلى درجة التناقض.
- المنهج الجدلي منهج عام شامل وكلي في كشف ومعرفة حقائق الأشياء والظواهر، خاصة تلك المرتبطة بالمجتمع.
- المنهج الجدلي منهج متطور يتميز بأنه منهج عملي.
- المنهج الجدلي منهج يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة ويتبع مراحل تغير الظاهرة، بناء على الصراع الداخلي الذي يحدث للظاهرة، على عكس المنهج التجريبي الذي يدرس الظاهرة من الخارج عن طريق الملاحظة والتجريب.

4- تطبيقات المنهج الجدلي الديالكتي:

نجد تطبيق المنهج الجدلي في العلوم الاجتماعية فقد طبقته الماركسية للتدليل على التناقض الموجود في النظام الرأسمالي كنظام اجتماعي واقتصادي، هذا التناقض الذي من شأنه القضاء على هذا النظام، وإقامة النظام الاشتراكي الشيوعي بدلا منه. كما فسر به كارل ماركس ظاهرة الثورة.

في العلوم القانونية ساهم المنهج الجدلي في مجالات متعددة أهمها:

- يقدم المنهج التجريبي تفسيرا للنظريات والقوانين العلمية والتنبؤ بها، مثل تفسير أصل الدولة وأغراضها ووظائفها، وتفسير أصل نشأة القانون. تفسير أثر التغير الاجتماعي على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.

- يقدم المنهج الجدلي تفسيرا علميا لظاهرة الثورة، وأثرها على النظام السياسي والقانوني وعلى الدولة

- تم استخدم المنهج التجريبي في العلوم الإدارية واستنباط المركزية الديمقراطية الإدارية (مبدأ عدم التركيز)، نتيجة لصراع وتضاد وتفاعل كل من النظام المركزي وسلطته الرئاسية، ونظام اللامركزية الإدارية.

في الأخير إن دراستنا للمنهجية واستعمال المناهج العلمية غرضه هو وضع مجموعة قواعد عقلية وسلوكية منطقية، تبعدنا عن التفكير أو التفسير الخرافي للوقائع والظواهر، وتضبط فكرنا، وتنظم عملنا في مختلف مناحي حياتنا، بهدف إنتاج أفكار جديدة واختراعات مفيدة، وتنظيمات عقلانية، تسمح بتحسين شروط الحياة الاجتماعية، وتضمن الرقي العلمي والتقدم الحضاري لبلادنا وأمتنا.